# معركة التبادل الحر

مولـه عبد الله


## ABSTRACT

## La Bataille du Libre- échange

Le commerce international est caractérisé aujourd' hui par un certain nombre de paradoxes, pour ne pas dire decontradictions: développement et échange inégaux, regionalisation, lutte eutre les grandes firmes, role accru des politiques commerciales des états. Et enfin, contournements des textes et dispositions du G.A.T.T et de L' O.M.C.

Ces paradoxes, à notre avis ne font que dévoiler les limites du discours libre- échangiste qui, refait surface ces dernières années. Ce qui impose à nouveau, le questionnement de celui- ci, à la lumière des nouvelles éxigences du développement et, don't l' objectif de la démarche en vue d'une meilleur maitrise de l' échange.

Cet article tente une esquisse du dit questionnement.


• أستاذ مساعد مكلف بالدروس ـــ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ـــ جامعة عنابة ـــ الجزائر.

## ١) المقدمة

قد يأذن عنوان هذا المقال بالظّن، أن فى الموضـــوع المقـترح شـيئاً مـن الثرثرة. خاصة، عند أولئك الذين نهلوا من النظريـات البحتـة للتبـادل الدولـى. وجعلوا منها مرجعية ثابتة، صالحة فى كل مكان وزمان. وعليـه، ينبغـى علينـا بداءة، أن نستوضح الأمر، قليلاً. إلى أن يتبخّر هذا الظن وينقشع عن آخره ضبـاب الأفكار.

حقّاً، إذا بقينا فى إطار الافتراض الأساسى لهذه النظريات أى: سريان نظـام المنافسة الكاملة وسيادة "سلطان اليد الخفية"، فإن التبادل الدولى لا يثير أية معركـة، بل على العكس، ينطوى على منطق تكاملية جلية، تكرس منافع لكل الأطراف التـى تلجأ إلى التبادل من خلال، توظيف مزاياها المقارنة. ومن ثم، فإنـه، (أى التبـادل الدولى) يعتبر بديلاً أكثر فعالية، مقارنة بوضعية ما قبل التبادل (الاقتصاد المغلـق). وبهذا المنطق، فإن التبادل الحر لا يعدو عن كونه مجرد مسألة حس سليم.

وللتأكيد على صلابة وتماسك هذا التصور، تم تشكيل نماذج عديدة بدءاً مـن نموذج ريكاردو إلى نموذج هـ. و. س للثلاثي النيو كلاسيكي (هكشـر، أوليـن، ساموليسون)، عكفت في مجملها على البرهان بأن التبادل الحر يحقق رفاه العـالم، لأنه يتيح التوزيع الأمثل للموارد على الصعيد الدولى، من خلال آلية هيكل أسـعار السلع وعوامل الإنتاج، فى أسواق تسودها المنافسة الكاملة.

لكن، ما يجدر قوله من الآن، هو أنه ــ فى الغالب ــ تغيب عـن الأذهـان، حقيقة أن أصحاب هذه النماذج، يحاولون فى واقع الأمر، الإجابة على السؤال: ماذا يجب أن يكون؟ وليس على السؤال: ما العمل؟ بعبارة أخرى، لا تعدو هذه النمـاذج عن كونها مجرد إطار مرجعى لوضع أمثل، صمم بناء على فرضيات بحتـة فـي معظمها.

أما تلك الاسقاطات التى، تحاول أن توهمنا بأن التبادل الحر هو بمثابة وصفة جاهزة، فقد فندتها ــ كما سنرى ــ حقائق ساطعة مثل: حقيقة التطـور والتبـادل

اللا متكافئين، وحقيقة البنية الأليجوبولية للأسواق(*).. وهي حقائق تخرجنا من دائرة الفروض البحتة لهذه النماذج وتقحمنا فى الصخب المصم للعالم الحقيقى.

من هذا المنطلق، تبلورت ردود فعل إزاء مضمون وحدود تلك النماذج. وأكثر من ذلك، تم تشكيل نماذج أخرى معدلة، تحاول إدماج بعض معطيات الواقع: كالمنافسة غير الكاملة (المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة..) والمردود المتزايد، وكحركية (mobilité) عوامل الإنتاج على الصعيد الدولى. ومن ثم، اعتبار متغيرات أخرى فى تحديد التبادل الدولى، مثل: التكيف مع الطلب والسبق التكنولوجى ووفورات الحجم والسياسة التجارية للدولة. الخ. ومن دون أن تتخلى هذه النماذج المعدلة عن "القاعدة المنطقية" للتبادل الحر فإنها، فتحت الباب لطرح جديد للمسألة، يتيح هامشاً أكبر للفعل والمناورة على صعيد السياسة الاقتصادية بوجه عام والسياسة التجارية بوجه خاص.

وبالنظر إلى المسلمات الجديدة لهذه النماذج المعدلة يبدو جلياً، أن للتبادل الحر من "التوابل" (ingrédients) ما يجعل منه معركة حقيقية. وسنجد لمقومات هذه المعركة، إسقاطات مباشرة فى المسعى الحالى للعديد من الدول، للتكيف مع متطلبات ما يسمى النظام التجارى العالمى الجديد.

إن الإيضاح السابق، لا يعنى ــ من جهتنا ــ الاستخفاف بالنماذج والنظريات التقليدية للتبادل الدولى التى تجسّم ــ رغم حدودها ــ وضعية مثلى، نناشدها. وتعتبر معلماً هاماً لترشيد السياسات والقرارات فى هذا المجال. إنما القصد هو، التأكيد على أمرين هامين: ***أولهما***: أن النظريات تتطور فى حدود تعديل الفروض التى تستند إليها. ***والأمر الثانى*** هو: أن القواعد التى تكرسها هذه النظريات، وإن بدت فى منتهى المنطق والبساطة، كقاعدة التبادل الحر، هى قواعد نتحمّلها ــ فى الغالب ــ ولا نتقلّدها. ومن ثم، فإن تبجيل شعار معين ــ كشعار التبادل الحر ــ لا يغني ولا يسمن من جوع إلا بالقدر الذى نكون فيه على بينة من موقعنا الحقيقى إزاء تحمل هذا الشعار، باتجاه الفعل واتخاذ القرارات والإجراءات الملائمة للوصول إلى الأثر الإيجابى لهذه القاعدة أو تلك. وهو ما يعنى ــ مرة أخرى ــ الخوض فى معركة.

قبل الدخول فى صلب الموضوع، من المفيد أن نستعرض ــ بإيجاز ــ تلك النظريات والنماذج المشار إليها، وكذا ردود الفعل الرئيسية إزاءها. بغية تخليص الأذهان فحسب من أغلال النظرية بل أيضاً تخليصها من ضمنية معلنة للواقع الملموس.

**أولاً: خطاب التبادل الحر: الحجج.. وردود الفعل**

**١- الحجج:**

يمكن القول، إن الخطاب الليبرالى حول التبادل الدولى، ينهل مباشرة من المساهمات المترابطة والمتعاقبة للاقتصاديين الكلاسيك والنيو كلاسيك على امتداد قرنين من الزمن. ومن دون التوغل فى تفاصيل درس الاقتصاد الدولى ــ هذه التفاصيل نجدها فى طى كتاب وجيز حول الموضوع ــ سنحاول تلمس تلك الجوانب المتعلقة بإطار التحليل ومجال الفروض اللذين تقوم عليهما هذه المساهمات. وهى الجوانب التى تشكل المادة الأساسية لردود الفعل اللاحقة إزاء ما تدعيه.

أ – عند آدم سميث، نجد شرحاً أولياً لكن أساسياً، لحيثيات التبادل الدولى. عندما توجد هناك مزايا مطلقة (فى التكلفة). فحسب آدم سميث، تمكّن التجارة الحرة من زيادة الناتج العالمى، تتقاسمها الدول المتعاملة فيما بينها من خلال تخصص كل دولة فى إنتاج تلك السلع التى لها فيها ميزة مطلقة. أى تلك السلع التى تنتجها بكفاءة أكبر (بتكلفة أقل) من الدول الأخرى، واستيراد السلع التى تنتجها بكفاءة أقل (بتكلفة أكبر). فمقياس التخصص الدولى الأمثل هنا، هو ببساطة: مقارنة التكاليف المطلقة للإنتاج التى تتحدد بالنسبة لكل سلعة على انفراد فى ضوء الظروف الطبيعية والخاصة للإنتاج فى كل دولة[1].

ب– عند دافيد ريكاردو، نجد تعريفاً دقيقاً لشروط التجارة الدولية النافعة. من خلال مبدأ المزايا النسبية الذى ينص على أن تتخصص الدولة فى السلع التى تكون فيها نقيصتها المطلقة أقل ــ حيث تحصل على ميزة نسبية ــ وأن تستورد السلع التى تكون فيها نقيصتها المطلقة أكبر ــ حيث تكون الدولة فى منطقة النقيصة

النسبية[٢]. اللافت للانتباه، فى تحليل ريكاردو هو تأكيده على أن الاستيراد قد يكون أربح من وجهة نظر القيم الاستعمالية حتى، ولو كان من الممكن تصنيع المنتوج المستورد بسعر أرخص محلياً. وهذا التأكيد – كما يسجل ذلك سمير أمين – هو الكسب الأساسى لريكاردو، مقارنة بآدم سميث[٣].

ج – قبل أن نغادر حقل الاقتصاد الكلاسيكى لابد من ذكر مساهمة ج. ستوارت ميل التى تستكمل تحليل آدم سميث وريكاردو، بإدماجه لعنصر الطلب فى تحديد المعاملات الفعلية للتبادل. انطلاقاً من البنية القطاعية للإنتاج التى يفرضها التخصص. وحسب ج. س. ميل، فإن البلدان التى تنتفع أكثر من التجارة الخارجية هى البلدان التى تنتج سلعاً عليها طلب أكبر وتستورد حجماً أقل من السلع. أى، أن معاملات التبادل تتوقف على كثافة الطلب فى كل بلد، بالنسبة لكل منتوج. وأن توزيع منافع التبادل يمكن أن يكون غير عادل وفى صالح البلد الذى له طلب أقل مرونة[٤].

د– أخيراً، تأتى مساهمة الاقتصاديين النيو كلاسيك. ونخص منهم بالذكر هنا الثلاثى: هكشر، أولين، ساموسلون. الذين قدموا نسخة جديدة لمبدأ المزايا المقارنة، من خلال النموذج المعروف بأسماء هؤلاء الاقتصاديين الثلاث: نموذج هـ. و. س (Modèle H.O.S). ومن دون تعديل جوهرى فى أساس التحليل الكلاسيكى ذهب هؤلاء بعيداً، فى تبرير التبادل الحر، بطريقتهم الخاصة. ومن خلال اعتمادهم نظرية القيمة – المنفعة، مكان النظرية الكلاسيكية للقيمة – العمل. واستدلالهم بالتحليل عند الحد (Raisonnement à la marge).

وإذا كان هذا النموذج لا يؤسس لنظرية أخرى فى التبادل الدولى إلا أنه، يكرس مسلمة جديدة هى: مخصص العوامل (La dotation en facteurs) التى تقرر بأن يتخصص كل بلد فى السلع التى تستخدم فى إنتاجها عاملاً وفيراً ورخيصاً (نسبياً). ويستورد السلعة التى يستخدم فى إنتاجها عاملاً أكثر ندرة وتكلفة (نسبياً). ولهذا المنطق، تجد التجارة الدولية تفسيرها، من جهة، مقارنة مخزون العوامل وبالتالى، الأسعار النسبية للعوامل فى كل بلد. ومن جهة أخرى، فى مقارنة كميات العوامل التى يتطلبها إنتاج مختلف السلع[٥]. أما الدعوة إلى التبادل

الحر فتلقى هنا، سنداً قوياً من خلال اعتبار تكاليف الفرصة (التكلفة البديلة). وهو ما يمثل نظرية قائمة بذاتها فى البناء النيوكلاسيكى. نجد فيها تحديداً دقيقاً وصارماً للشروط المثلى للتبادل الدولى. فباللجوء إلى التحليل الحدى وإلى منحنيات السواء والناتج المتساوى وتكاليف الاستبدال ومقابل فرضيات جد مجردة ومقيدة، تفضى بنا هذه النظرية إلى البرهان على أن كل بلد سيحقق فى التبادل ــ عند نقطة التوازن ــ مزيداً من الإشباع وتخصيصاً امثل للموارد(٦).

**٢- ردود الفعل:**

بعد هذه الإطلالة السريعة على مضمون المساهمات الأساسية التى يرتكز عليها خطاب التبادل الحر الآن، يتعين الوقوف عند بعض ردود الفعل إزاء منطق التحليل فى هذه المساهمات وما يتمخض عنها من استنتاجات.

أ – أولى ردود الفعل تلك، نجدها فى صلب التحليل الكلاسيكى نفسه ــ وعلى لسان أصحابه الأولين ــ ويمكن استبيانها من خلال إعادة قراءة متبصرة فى محددات ودوافع هذا التحليل، وبخاصة، عند آدم سميث، ود. ريكاردو.

فإذا عدنا إلى آدم سميث نجد أن منطلق تحليله الأساسى للتبادل الدولى هو: تقسيم العمل والسوق الداخلية بحيث يعتبر سميث أن التجارة الخارجية ما هى إلا وسيلة لتكثيف تقسيم العمل وتجاوز عقبات ضيق السوق الداخلية في بلد ما. وهذا الطرح يحيلنا إلى أبعد مما يوحى إليه الخطاب المتداول حول التبادل الحر. إذ، يؤسس بأن ديناميكية تشكل السوق الداخلية وتعميق تقسيم العمل هى التى تحدد وظائف التبادل الدولى(٧).

المنطلق الثانى لتحليل آدم سميث هو التسليم بوجود يد خفية، توجه وتنسق الأعمال الفردية بما لا يتعارض مع المصلحة العامة. وفى مجال التبادل تفعل هذه اليد ــ على الصعيد الداخلى ــ من خلال ميل تكاليف الإنتاج إلى التساوى وزوال الفوارق فى الأسعار بفعل المنافسة. أما على الصعيد الدولى، فإن وجود فوارق فى الأسعار ــ من جراء اختلاف تقنيات الإنتاج وعدم حركية عوامل الإنتاج (immobilité des facteurs) ــ لا يشكل عائقاً حقيقياً لمفعول اليد الخفية بل،

يمثل حيثية أخرى للتبادل الحر، باتجاه الاستغلال الأفضل لإمكانيات الإنتاج والاستفادة من المزايا المطلقة[٨].

وهكذا، يتضح بجلاء أن اقتراحات آدم سميث بخصوص منافع التبادل الحر مرتبطة أيما ارتباط، بفرضية سيادة المنافسة الكاملة على الصعيد الدولى.

وإذا كان ريكاردو يقتفى أثر سميث فى تصوره لفلسفة التبادل الحر وأثر المنافسة فإنه يختلف عنه فى مجال بعض الفروض والاستنتاجات. والمفارقة عند ريكاردو هي فى كونه قد فتح الباب ــ من دون أن يدخل هو منه ــ لتأويل أساسى، يعيد النظر إلى حد ما فى مبدأ المزايا النسبية الذى صاغه بنفسه. وذلك من خلال إقراره بإمكانية التبادل اللامتكافئ. من جراء اختلاف مستوى الإنتاجية فيما بين البلدان. وفي نفس الوقت، يتيح هذا التأويل رؤية جديدة للمزايا النسبية باعتبارها ليست فحسب مزايا طبيعية بل باعتبارها أيضاً، مزايا تاريخية (متغيرة)[٩].

من جهة أخرى، فإن تحقيق المنافع المتبادلة فى التجارة الدولية بمنظور ريكاردو ــ على غرار آدم سميث ــ يعدو أمراً غير وارد البتة، فى حالة افتراض حركية عوامل الإنتاج على الصعيد الدولى، لأن ذلك يعنى وجود ديناميكية مثلى على الصعيد الدولى وهو ما يعترض على حدوثه ريكاردو لاعتبارات مختلفة، سياسية ووطنية (المخاطر الوطنية، النفور من الأجانب ..)[١٠]. ومن هذا المنطلق بالتحديد، نفهم ما يختفى وراء قناع ريكاردو فى دفاعه عن التبادل الحر، من تشبث بمصالح بلده ومصالح الفئة البرجوازية التى يمثلها. أما نظريته الفاتنة حول المزايا النسبية فلم تحقق النصر الذى عرفته إلا بعد توطد تلك المصالح، فى ظل هيمنة إنجلترا الصناعية والتجارية. "ليصبح التبادل الحر ــ حينذاك ــ مرادفاً للمصلحة الوطنية"[١١].

نخلص إذن، إلى أن ما كان يشغل الاقتصاديين الكلاسيك الأوائل، ليس هو البحث عن أية ديناميكية خارجية وإنما هو: فتح الآفاق لديناميكية صناعية داخلية بلغت مستوى من النضج يفرض تخطى حدود السوق الوطنية والاتجاه نحو التوسع

والهيمنة على الصعيد الدولى. من خلال تذليل العراقيل أمام تراكم رأس المال (ضيق السوق الداخلية وميل معدل الربح نحو الانخفاض).

ب- الصنف الثانى من ردود الفعل هو ذلك الذى يدخل من الباب الذى فتحه ريكاردو. وعلى اختلاف مشاربها، انصبت هذه الردود أولاً، على تفنيد المنطلقات البحتة للاقتصاديين النيوكلاسيك التى تخلت عن الأساس الموضوعى فى تحديد المزايا المقارنة (مقارنة الإنتاجيات) لتعتمد مدخل الأسعار القائم على الجزاءات النسبية لمختلف العوامل واستعمالها النسبي الكمى[١٢]. ومن ثم، جاءت مساهمات العديد من الاقتصاديين لتقويض ذلك التلاحم فى البناء النظرى النيوكلاسيكى بصدد منطق التخصص والتبادل على الصعيد الدولى (إ. إمانويل، أ. فرنك، سمير أمين، ب. كرومان ..). ومن خلال هذه المساهمات تبلورت رؤية جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية ــ وإن يعيب عليها البعض أنها رؤية غير اقتصادية ــ تقوم على اعتبار وتعرية التمايز القائم بين مراكز النظام العالمى وأطرافه (المحيط). وهو ما يعنى الإقرار بحقيقة التطور والتبادل اللامتكافئين. وذهبت بعض المساهمات من العالم الثالث بهذا الشأن، إلى حد إعادة النظر فى المنافع المفترضة للتبادل الحر بالنسبة لبلدان المحيط التى ترزح تحت هيمنة المراكز ودعوة هذه البلدان إلى فك ارتباطها بالسوق العالمية وإقامة تنمية معتمدة على الذات باعتبارها، السبيل الوحيد إلى تحررها الاقتصادى.

ج- الصنف الثالث والأخير، من ردود الفعل يتضمن مساهمات مختلفة. بعضها يثرى محتوى نظرية المزايا المقارنة، بإضافة محددات أخرى للتبادل الدولى، وبعضها الآخر، يحاول الخروج من مجال الفروض المقيدة لهذه النظرية. خاصة، فيما يتعلق بأثر حركية عوامل الإنتاج على الصعيد الدولى وأثر بنية السوق.

ضمن الاتجاه الأول، تجدر الإشارة إلى مساهمة ر. فرنون R.Vernon حول دور التقانة فى تفسير الاتجاه الدولى. ومبدأ فرنون مفاده، أن السبق التقانى يخلق ميزة مقارنة جديدة لبلد ما، إلى حين انتشار الابتكار الذى كان وراء هذا السبق ــ على الصعيد الدولى. ويرتبط بهذا المبدأ اعتبار ما يسمى دورة حياة المنتوج Cycle de vie du produit للتكيف مع آفاق الطلب، بحيث يتعين على البلد

المعتبر أن، يتخلى للبلدان الأخرى، عن إنتاج السلع التى وصلت إلى حدود النمو فى سوقه الداخلية والتخصص فى إنتاج السلع التى هى فى بداية النمو(١٣).

وضمن الاتجاه الثانى، تستوقفنا تلك المحاولات الجادة لصياغة نظرية جديدة للتبادل الدولى انطلاقاً من التخلى عن الفرضيات الكلاسيكية الخاصة بسيادة المنافسة الكاملة وثبات المردود (الغلة) وعدم حركية عوامل الإنتاج على الصعيد الدولى. ومن ثم إدماج معطيات بنية السوق الفعلية (المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة) واعتماد حالة المردود المتزايد مع وجود وفورات الحجم Economies d'échelle(١٤).

وإذا كانت هذه المحاولات لا تعيد النظر فى المنافع المفترضة للتبادل الحر إلا أنها فتحت ثغرة فى الخطاب المتداول حول التبادل الحر من خلال تعريفها لفرضيات جديدة. وبخاصة، فيما يتعلق بحيثيات تدخل الدولة ــ المنبوذ سلبقاً ــ إذا كان ذلك على صعيد السياسة التجارية بتحفيز بعض المؤسسات الوطنية التى تواجه "منافسة الأليجوبولية" أم، على صعيد تشجيع الدولة لبعض الفروع ذات الآثار الخارجية(١٥).

هكذا إذن، مضى بنا خطاب التبادل الحر فى طريق يمتزج فيه الجهد النظرى والنقد البناء وقدر من الأيديولوجيا والمصلحة لكن فى كل الأحوال، لم يبق الكثير من تلك البراءة التى اتسم بها هذا الخطاب عند نشأته فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر.

## ثانياً: النظام التجارى العالمى: من "الجات" إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن مسألة التبادل الحر هى فى صلة عضوية بطبيعة النظام الاقتصادى العالمى المفترض. وبهذا الصدد، إذا اتبعنا منطق تطور النظريات والنماذج والتفسيرات، المشار إليها آنفاً يمكن أن نرصد مدخلين للتحليل(١٦):

**١- مدخل الاقتصاد الدولى:**

يرتكز هذا المدخل على فرضية عدم حركية عوامل الإنتاج ــ على الصعيد الدولى ــ واستقلال الاقتصاديات المختلفة عن بعضها البعض. لكن مع الإقرار بوجود اعتماد متبادل فيما بينها. إنه مدخل النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية التى تجسم مبدأ المزايا المقارنة، القائم على اختلاف الظروف الطبيعية للإنتاج. وبالتالى، على اختلاف فى بيانات الأسعار النسبية. ومن هذا المنطلق، تتحدد وظيفة أو مكانة التبادل الحر فى تعديل هذه الأسعار، باتجاه تحقيق إعادة تخصيص مثلى للموارد، تضمن لكل بلد موقعاً فى التقسيم الدولى للعمل يلائم ظروف إنتاجه. ومن ثم، تجد الدعوة إلى تحرير التبادل كل مبرراتها.

نجد بصمات هذا المدخل واضحة فى مختلف بنود اتفاق "الجات" المبرم فى سنة ١٩٤٧ والذى يمثل المسودة الأولى لصياغة قواعد نظام تجارى دولى. فقد أرسى هذا الاتفاق جملة من القواعد والالتزامات لتنظيم التجارة الدولية. تصب كلها، فى إطار نظام التبادل الحر[١٧]. وبهذا الخصوص، أقر الاتفاق مبدأين أساسيين هما: مبدأ المساواة فى المعاملة، المعروف بمبدأ الدولة الأكثر رعاية، والذى يقضى بمنح نفس المزايا التى تمنح لدولة عضو، إلى باقى الأعضاء جميعاً (المادة الأولى). ومبدأ المعاملة بالمثل، من خلال اعتبار المصالح المتبادلة للأطراف المتعاقدة (المادة الثانية). ومن هنا، يتضح تأكيد "الجات" على الحرية الكاملة فى التجارة الدولية وضرورة تقاسم منافعها بين الدول جميعاً، من دون أى تمييز. ما عدا التمييز القائم على التفاوت فى القدرة على إنتاج سلع ذات جودة أفضل وتكلفة أقل.

وعلى صعيد آخر، حددت المفاوضات فى إطار "الجات"، وعلى امتداد دوراتها السبع، هدف تعزيز التجارة متعددة الأطراف بين الدول الموقعة على الاتفاق من خلال إقرارها بتخفيض التعريفات الجمركية ورفع الحواجز غير الجمركية (ابتداء من دورة طوكيو "١٩٧٣-١٩٧٩")[١٨].

ما هو التقييم الفعلى لمسيرة نصف قرن من عمر هـــذا الاتفـــاق (١٩٤٧-١٩٩٤) ؟ الملاحظة السطحية والسريعة تفيد أن هذا الاتفاق هو الـــذى كـــان وراء التطور الهائل فى التجارة الدولية خلال تلك الفـــترة، إثـــر التخفيضـــات المعتـــبرة لمستوى التعريفة الجمركية (من ٤٠% إلى ٥% بالمتوسط)[١٩]. لكن، المتمعن فـــى بنية المبادلات الدولية يصطدم بحقائق لا تمت بصلة لا بنصوص "الجـــات" نفســـه ولا بمبدأ المزايا المقارنة الذى تقره نظريات التبادل الدولى. فحوالى ٧٠% من هذه المبادلات تتحكم فيها البلدان الصناعية المتقدمة.[٢٠] ناهيك، أن معظمها يتم بين هذه البلدان نفسها (المبادلات المتقاطعة) Les échanges croisés. وهـــذا يعنـــى أن مكاسب التطور المشار إليه هى فى جلها لصالح الأطراف القوية التـــى صـــاغت ورعت اتفاق "الجات".

فى السياق نفسه، ما يظهر للعيان أكثر هو النفاق الذى طبـــع ســـلوك هـــذه الأطراف فى تنفيذ بنود الاتفاق، من خلال معاملتها التمييزية للبلدان الناميـــة. فـــإذا كانت البلدان الصناعية المتقدمة قد خفضت بالفعل وبشكل معتبر مستوى التعريفـــة الجمركية فيما بينها. إلا أنها بالمقابل، لجأت إلى ترسانة من الحواجـــز الجمركيـــة وغير الجمركية، لمقارعة المنتوجات القادمة من البلدان النامية. وكان ذلك يتـــم ــ فى الغالب ــ بطرق وأساليب ملتوية، حتى لا تبدو فى مظهر التعارض مع اتفـــاق "الجات"[٢١].

يمكن أن نخلص إذن، إلى أن النسخة الأولى لتنظيم التجارة الدولية فى إطـــار اتفاق "الجات" وإن رفعت ــ عالياً ــ شعار التبادل الحر، تحمل فى طياتـــها أثـــر الهيمنة التى تمارسها الأطراف القوية بصفة علنية أو ملتوية. ويجب القول إن هـــذه الممارسات قد حولت نظام المبادلات الدولية إلى مجرد كاريكاتير Caricature.

**٢- مدخل الاقتصاد العالمى:**

يندرج هذا المدخل فى مدخل أشمل هو العولمة، وتعنى هذه الأخيرة ضمـــن ما تعنيه "الاندماج المتزايد للأجزاء (الاقتصاديات) فى كل واحد: هـــو الاقتصـــاد العالمى. مما يعطى هذا الأخير، ديناميكية خاصة، تفلت أكثر فأكثر من رقابة الدول

وتتعرض إلى بعض نواحى سيادتها.."[٢٢]. وقد تبلورت بعض مقومات هذا المدخل منذ السبعينات من القرن الفائت.

وإذا كانت التفسيرات المنتمية إلى هذا المدخل تؤكد، على غرار المدخل الأول ــ على قاعدة التبادل الحر، فإنها تختلف عن سابقاتها. إن على صعيد مبررات التبادل الحر أم، على صعيد وظائفه وآثاره. فالتفسيرات الجديدة تقوم على فرضيات معاكسة تماماً. ومنها فرضية حركية عوامل الإنتاج على الصعيد الدولى. وأما المبررات، فإنها تتعدى مجرد اختلاف الظروف الطبيعية للإنتاج إلى اختلاف الظروف التاريخية. وهو ما يتيح إمكانية تغيير المزايا النسبية فى بلد ما. أما الوظائف والآثار الجديدة للتبادل الحر، فبمنظور هذا المدخل لم يعد التبادل الحر ذلك الشرط البديهى للتوازن وتحقيق الرفاه العام بل، يمكن أن يكون مصدر اختلال ولا تكافؤ، بالنظر إلى أثر الهيمنة التى تمارسها الأطراف القوية فى النظام العالمى ــ دولاً كانت أم شركات أم هيئات ــ فى ظل البنية الأليجوبولية للأسواق.

يجب الاعتراف أن هذا التصور الجديد والذى لم يتشكل بعد كبناء نظرى متماسك ــ على غرار البناء الكلاسيكى أو النيوكلاسيكى ــ يقلص إلى حد كبير مجال الفارق الذى كان قائماً بين النظريات والواقع. فهو يلم ــ وإن ليس كلياً ــ بالعمليات الجارية فى الواقع العالمى المعاصر. فمن منا لا يلحظ هذه الحركة المذهلة للمعطيات والصور ورؤوس الأموال على الصعيد العالمى. أو لا يشهد واقع الصراع المحتدم بين الشركات الكبرى للتحكم فى الأسواق. لكن، المشكلة هى أن الواقع الجديد قد يبهر العين ــ إلى درجة إعمائها ــ ومن ثم تضيع المعالم الضرورية لاتخاذ موقف إيجابى إزاء التحويلات التى يفرضها هذا الواقع. وهذا ما نلاحظه ــ مع الأسف ــ فيما يتردد اليوم عن العولمة.

وفى ظل هذه المستجدات التى طبعت الواقع العالمى، توجت دورة الأورجواى (١٩٨٦-١٩٩٤) بتأسيس منظمة قائمة بذاتها لتنظيم التجارة العالمية هي: المنظمة العالمية للتجارة. أى، تحقيق الحلم الذى راود الأعضاء المؤسسين لاتفاق "الجات" منذ نصف قرن.

والجديد فى إحداث هذه المنظمة، مقارنة بـ "الجات" ـ الذى يبقى سارى المفعول، تحت مظلة هذه المنظمة ـ يمكن حصره فى ثلاثة عناصر أساسية: *أولها*، توسيع نطاق تحرير المبادلات. إن على صعيد رقعة المنتوجات التى أصبحت تشمل قطاعات جديدة، كالزراعة والخدمات والملكية الفكرية. أم على صعيد أشكال التحرير حيث امتدت اتفاقيات الأورغواى إلى تخفيض الحواجز غير الجمركية. *العنصر الثانى*، هو نقل سلطة تطبيق ومراقبة الاتفاقيات التجارية الدولية من الحكومات (الاتفاقيات الفردية) إلى جهاز دولى جماعى. متمثلاً فى هياكل وهيئات المنظمة العالمية للتجارة. *والعنصر* **الثالث**، هو إرساء نمط جديد لفض النزاعات (نظام تسوية النزاعات المتكامل) يقلل من الخيارات الفردية أو الثنائية فى تسيير النزاعات التجارية.

ما عدا هذه العناصر، فإن المنظمة العالمية للتجارة تستمد أهدافها ـ على غرار اتفاق "الجات" ـ من فلسفة الليبرالية الاقتصادية. التى تنيط دوراً أساسياً للتجارة الدولية فى عملية النمو. وتؤكد على قدرة الأسواق فى تحسين الأداء الاقتصادى، أى، أن هذه المنظمة تجتر نفس الخطاب: خطاب التبادل الحر، ومن هذا المنطلق، يحق أن نتساءل إذا كنا بالفعل، بصدد قيام نظام تجارى عالمى جديد؟ إن المشكلة ـ فى اعتقادنا ـ ليست فى مغزاها العميق ـ مشكلة تنظيم التجارة العالمية بقدر ما هى مشكلة توزيع النفوذ والسلطة. على الصعيد العالمى، والتى تستدعى ـ أكثر ما تستدعى ـ اكتساب القدرات الإنتاجية والتقانية والعسكرية الضرورية لأى بلديسعى إلى إثبات وجوده فى الجغرافية الاقتصادية والتجارية الجديدة. ولا نبالغ القول، بأن اكتساب هذه القدرات، هو الذى يتيح لبعض البلدان المتطورة أن تذهب بعيداً فى تجاوزها لأى إجماع دولى حول هذه الاتفاقية أو تلك. وأن تدير ظهرها صراحة للقواعد والالتزامات التى صاغتها بنفسها. ومثال النزاع التجارى بين الولايات المتحدة واليابان هو مثال معتبر، لتوضيح حدود القانون الدولى، فى طبعته الجديدة عندما تفرض دولة واحدة إرادتها بالقوة.

على صعيد آخر، تتزامن عولمة الأسواق ـ على مرأى الأعين ـ مع حركة واسعة من الاستقطاب الجهوى للتجارة العالمية، تنم عن الاتجاه نحو إعادة

تشكيل السيادة على المستوى الجهوى أو الإقليمى. وهذه حقيقة يتوجب استيعابها من طرف البلدان النامية التى تبدو اليوم مستسلمة لواقع أمر ينتزع سيادتها تدريجياً باسم العولمة.

أخيراً، وفى سياق حركة الاستقطاب الجهوى المشار إليها، يجدر التمعن بإسهاب فى ظاهرة المبادلات المتقاطعة التى تتم فيما بين مجموعات أو جهات أو فروع محددة. فعلى خلاف حجج التبادل الحر التى تكرس منطق التكامل فى قيام التجارة الدولية (المزايا المقارنة) فإن هذه المبادلات الخاصة، تنطوى على منطق آخر. فمن جهة تقع ــ فى الغالب ــ بين بلدان مقاربة فى مستوى التطور وبنية الطلب. وهذا يعنى أن هذه المبادلات تحفز أكثر ما تحفز المنافسة أو بالأحرى، الصراع بين هذه البلدان. ومن جهة أخرى، يقع جزء هام من هذه المبادلات فيما بين شركات أم وفروعها المتواجدة فى بلدان أخرى. أو ما يسمى التجارة الأسيرة Le commerce captif والتى تشوه الرؤية وتحجب النظر إلى حقيقة الميكانزمات الفعلية للتجارة العالمية.

وهكذا يمكن القول، إننا بعيدون عن ذلك الانسجام فى العلاقات الاقتصادية الدولية، بوجه عام. والعلاقات التجارية، بوجه خاص ــ المعلن عند تجاذب أطراف الحديث حول محاسن تحرير المبادلات.

## ثالثا: الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة: مقومات معركة

قد تبدو مسألة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مسألة براجماتية بحتة، بالنظر إلى انعدام خيارات أخرى. خاصة، إذا علمنا أن أكثر من ٩٠% من التجارة العالمية يتأتى من الدول الأعضاء فى هذه المنظمة[٢٣]. وهذا منطق سليم جداً، اللهم إلا إذا كنا فى وضع دولة قادرة على مواجهة الموقف فى حالة خيار آخر. كمثال الصين، التى استطاعت أن تنجز معدلات نمو بـ "رقمين" وهى بلد لم ينضم حتى الآن إلى المنظمة، لكن، هذه الصين، وليس بلداً نامياً آخر. بيد أن الأهم من ذلك، فى تقديرنا ــ هى محددات الانضمام. مما يضفى للمسألة أبعاداً أخرى. وقبل الحديث عنها من المفيد بداءة أن نوضح حدود هذا الخيار المفروض.

**١- حدود الخيار المفروض:**

من خلال قراءة حرفية للنصوص المتضمنة تحديد أهداف ومهام للمنظمة العالمية للتجارة. يتيح الانضمام إلى المنظمة مبدئياً، جنى كل الثمار التى تنشأ من قيام التجارة الحرة. إن كان ذلك، على صعيد زيادة الدخل، والإنتاج والعمالة أم على صعيد الاستغلال العقلانى حتى لا نقول الأمثل للموارد. وبهذا الصدد تشير تقديرات "الجات" أن تحرير المبادلات سيؤدى إلى زيادة تقدر بـ ١% سنوياً فى الدخل العالمى، خلال العشرية القادمة وهى تعادل مبلغاً يتراوح بين ٢٠٠، ٣٠٠ مليار دولار سنوياً(٢٤).

أما البقاء خارج المنظمة فهو يعنى بمنظور هذه النصوص نفسها تهميش وتغييب دور التبادل فى تحفيز النمو والحكم بالإفلاس على الصناعات الوطنية داخل أسوار الحماية المقامة حولها. ناهيك عن الآثار المباشرة على صعيد الدخل. فحسب تقديرات "الجات" المشار إليها، من المتوقع أن تنخفض حصة البلدان النامية التى لا تواكب تحرير التجارة، من الزيادة المنتظرة فى الدخل من ٨٦ بليون دولار إلى ٣٠ بليون(٢٥).

وإذا كانت المفاضلة بين هذين "البديلين" هي أكثر من بديهية مبدئياً فإن الإشكال بالنسبة للكثير من البلدان النامية، يبدأ تحديداً من لحظة انضمامها إلى المنظمة وتبنيها للقواعد والاتفاقيات المصادق عليها. ويمكن أن نختزل هذا الإشكال فى الوضع اللامتكافئ لهذه البلدان إزاء مجموعات أخرى. خاصة، مجموعة البلدان الصناعية المتطورة. سواء من حيث قدرتها التنافسية أم من حيث قدرتها على تحمل قواعد السلوك والالتزامات الجديدة التى تلغى كما هو معلوم كل المعاملات التفضيلية الخاصة التى كانت تستفيد منها هذه البلدان إلى حد ما فى الماضى أو من حيث قدرتها على تحمل تكلفة التكيف مع المعطيات الجديدة لتنظيم التجارة العالمية.

يبدو جلياً إذن، أنه لا مجال للتوهم بتحقيق المكاسب المفترضة من جراء المبادلات قبل خوض معركة متعددة الجبهات وعلى مدى فترة زمنية محددة للخروج من الوضع الحالى الذى لا يتيح إلا لقلة من البلدان النامية الاستفادة من الفرص التجارية الجديدة.

**٢- مقومات المعركة:**

إذا كان الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة قد أصبح أمراً مسلماً ومفروضاً فى آن واحد فإنه يبقى أمر "تحمل هذا الانضمام" أو الاضطلاع به مطروحاً بإلحاح على جدول أعمال الحاضر والمستقبل المنظور.

وبالنظر إلى التغيرات الاقتصادية الجديدة التى تكرس الجهود للعولمة ولمزيد من تحرير المبادلات قد يبدو أن مقومات تلك المعركة مقومات ليبرالية وخارجية بالأساس. وأنه يكفى أن نحرر الأسواق لننعم بثمار المنافسة والتبادل الحر. ولكن هذه مغالطة كبيرة برأينا ليس فحسب إزاء ما يقره الفكر الاقتصادى بهذا الشأن بل أيضاً، إزاء الواقع الملموس عندما تطغى عليه مظاهر "اقتصاد البزار" والفوضى العالمية التى لا يقوى على احتوائها إلا الأقوياء. ومن ثم نعتقد بأن مسعى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فى ظل المتغيرات العالمية المذكورة سيبقى مرهوناً بجملة من المتطلبات على المستويين الداخلى والخارجى يمكن إيجازها فيما يلى:

أ - يبدأ هذا المسعى بتعميق وتأصيل الإصلاحات الاقتصادية ليس من منطلق إجراء امتحان يفرضه الغير. وإنما من منطلق صحوة ذاتية ووعى بضرورة هذه الإصلاحات. وبهذا الشأن وفيما يتعلق بالشق الخاص بالمبادلات التجارية الخارجية، لا يكفى فى اعتقادنا اللجوء إلى تفكيك أو تكييف منظومة القوانين والتشريعات المتصلة بهذا المجال (الجمارك، الاستثمار، الأسعار). لمجرد اكتساب واجهة حسنة فى أعين المتعاملين الخارجيين بل يقتضى الأمر، ان تبادر الدولة وبكيفية مصوّبة إلى صياغة سياسة تجارية "إرادية" "Volontariste" فى حدود لا تتعارض مع منطق الاتفاقيات العالمية ولا تخل بالتوازنات الاقتصادية فى

تخصيص الموارد الوطنية[٢٦]، إن كان ذلك فى مجال تشجيع بعض القطاعات والمؤسسات الوطنية على تحقيق مزايا نسبية أمام المؤسسات الأجنبية. أو فى مجال عقلنة السياسة الجمركية، لتحديد ما يجب إخضاعه وبأى مستوى للقيود الجمركية وما يجب إعفاؤه.

ب - كما أسلفنا الذكر، تتزامن عولمة الأسواق مع ظاهرة الاستقطاب الإقليمى للتجارة العالمية. متمثلة فى تعاظم التدفقات التجارية فيما بين المناطق والجهات. وقيام تكتلات اقتصادية وتجارية جهوية. وأيا كانت طبيعة العلاقة بين هاتين الظاهرتين سواء أكانت توافقاً أم تعارضاً فإنه بالنسبة للبلدان النامية، يمثل قيام مثل هذه التكتلات فيما بينها بديلاً لا مفرمنه ليس فحسب باعتباره وسيلة لاجتياز "تمرين العولمة" بل أيضاً باعتباره السبيل الوحيد لحماية الصناعات الناشئة فى هذه البلدان من المنافسة الأجنبية الشرسة. ويمكن أن نضيف أن هذا البديل سيعزز من دون شك موقع هذه البلدان فى التفاوض مع مجموعات أخرى.

لكن ينبغى أن نشير هنا إلى أن إقامة تكتل اقتصادى هو توجه لا يختزل فى مجرد تأسيس هياكل أو منظمات طموحة لا تستند على تشخيص موضوعى للمصالح والقيود. وإنما يفترض اختيار أشكال التكتل أو الاندماج المناسبة لكل وضع من المصالح والقيود. وعلى العموم يمكن أن نجزم بأن الحاجة بالنسبة لمعظم البلدان النامية ليست إقامة أرقى أشكال التكتل (السوق المشاركة والوحدة الاقتصادية) وإنما مجرد تطوير العلاقات التجارية وتشكيل مناطق تجارة حرة. كمرحلة أولى على طريق التقارب الاقتصادى قد تمهد فيما بعد للأشكال الأخرى للتكتل.

ج - تتيح الاتفاقيات متعددة الأطراف "الجات" (دورة الأورجواى) من دون شك، فرصاً تجارية جديدة لكن الدول لا تتساوى جميعاً فى القدرة على اغتنام هذه الفرص. فباستثناء الدول الصناعية المتطورة وبعض الدول فى آسيا وأمريكا اللاتينية، سيواجه باقى الدول الأخرى صعوبات جمة لرفع التحديات الجديدة بحكم

افتقارها ليس للمزايا النسبية التقليدية وإنما افتقارها للقدرة التنافسية التى تحدد مزايا جديدة تعرف اليوم بالمزايا التنافسية Avantages compétitifs والتى تقوم على المعرفة والخبرة والابتكار. وتعنى الميزة التنافسية تحديداً: "مجموعة المهارات والتكنولوجيات والموارد والقدرات التى تستطيع الإدارة تنسيقها واستثمارها لتحقيق قيم ومنافع للعملاء أعلى مما يحققه لهم المنافسون وتأكيد حالة من التميز والاختلاف فيما بين المؤسسة ومنافسيها"(٢٧).

وفى هذا المضمار يبرز مرة أخرى دور الدولة لإعداد سياسة لتكوين المهارات وإرساء القاعدة العلمية والتقنية (البحث والتطوير) الضرورية لترقية أى صناعة إلى مستوى التنافسية الخارجية.

د- في سياق الحديث عن اكتساب القدرة التنافسية قد يعترض قائل إننا بصدد تحليل دورانى أو حلقة مفرغة فاكتساب القدرة التنافسية يتطلب اكتساب مزايا تنافسية والعكس صحيح. ثم من أين لهذه البلدان النامية أن تكتسب هذه القدرة التنافسية فى ظل المنافسة الشرسة (فى إطار الاحتكار) التى تحاصرها؟

إن هذا الاعتراض لا يخلو من صواب لكن فى الوقت نفسه نجد فيه حجة إضافية على أن التبادل الحر هو معركة حقيقية وليس لقمة سائغة على مواد الضعفاء. وفى كل الأحوال لا نرى اكتساب هذه القدرة التنافسية كهدف فى متناول هذه البلدان، على المدى القصير، بل هو رهان استراتيجى يتوقف على نتيجة مسار الإصلاحات الشاملة الضرورية فى هذه البلدان. بيد أنه ينبغى التأكيد بهذا الخصوص أن كسب هذا الرهان يتجاوز نطاق الجهود الوطنية ويستدعى فى ظل الارتباطات المتبادلة المتنامية فى عالم اليوم إقامة شراكة اقتصادية مع الأطراف التى تملك من الخبرات والتقانة ما يرشحها للمساهمة فى إسناد الجهود الوطنية. وغنى عن القول إن هذه الشراكة يجب أن تقوم فى ميادين وفروع التنمية مثل الاستثمار المنتج والتقانة والبحث. فإذا انحرفت عن هذه الميادين فستكون من دون شك مصدر أضرار جمة وتتحول إلى شرك (وليس شراكة) يقضى على أمل البلدان التى تقع فيه.

**خاتمه**

نخلص فى الأخير إلى القول إن الانخراط فى حركة التحولات العالمية بوجه عام وفى حركة التحرير التجارى بوجه خاص أصبح أمراً مسلماً به ومفروضاً فى آن واحد. لكن ثمة نوعين من الانخراط: الانخراط بأيدى طليقة وقد حاولنا توضيح بعض "أوراقه الرابحة" والانخراط بأيدى مشدودة وقد أشرنا أيضاً إلى بعض أوهامه ومخاوفه وعلى هذا المستوى فقط يبقى علينا الاختيار.

**المراجع:**


* الأليجوبول (Oligopole) يعنى احتكار القلة. أى وجود أكثر من بائعين (منتجين) أمـــام عدد كبير من المستهلكين (المشترين).

١-أنظر: وديع شرايحة: تخطيط التجارة الخارجية ــ معهد البحوث والدراسات العربيـــة ١٩٧٥، ص ١٩.

٢-دومنيك سلفادور: الاقتصاد الدولى، ترجمة محمد رضـــا علـــى العـــدل ــ ديـــوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٣، ص ١٠.

٣- سمير أمين: التطور اللامتكافئ، ترجمة: برهان غليـــون ــ دار الطليعـــة، الطبعـــة الثالثة، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٠٦.

٤- أنظر:

Philippe Rollet: Specialization international et integration: europeenne. ED. Economica. Paris 1987, p. 39.

٥- أنظر:

Alain Samuelson: Les grands Courants de la pensée économiques O.P.U. Alger. 1993, p. 290.

6- Ibid, p. 287

٧- حول هذه الإشكالية أنظر:

C. Palloix: Problemes de croissan ce en économie ouverte- ED Maspero. Paris 1973. P. 38a, p. 78.

8- Jacques adda: La mondialisation de l'economie. Tome 1. Ed. Casbah-Alger 1998. P. 34, p. 35.

٩- سمير أمين: التطور اللامتكافئ، ص ١٠٧.

10-A. Samuelson: Les grands courants, op cité, p. 115.

11-J. adda, La mondialisation. T, op, cite, p. 35a, p. 37.

١٢- سمير أمين: التطور اللامتكافئ، ١٠٩.

13-Phillipe Rollet: Specialisation internationale, op, cité p. 50.

١٤- حول هذه النظرية الجديدة أنظر:

- Michel Rainelli: La nouvelle théorie du commerce international, Ed. Casbah. Alger 1999.

١٥- أنظر بهذا الخصوص:

- Paul. R. Krttgman: La mondialisation n' est pas coupable. Ed. Casbah, Alger, 1999, p. 196à, p. 206.

16- Roger Guir, Maxime A. Crener: L'investissement direct et la firme multinationale. Economica. Paris 1984, p. 7, p. 8, p. 9.

١٧- لمزيد من التفصيل: أنظر: إبراهيم العيسوى: الغات وأخواتها، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٩٧.

١٨- أنظر:

- Ferydoun. A. Khavand: Le nouvel ordre commercial mondial du G.A.T.T a l'O.M.C, Ed. Nathan 1995, p. 9a, p25.

19- Jacques adda: La mondialisation, op, cité.

20-Mourad Benachenhou: Inflation Devaluation, marginalisation. Dar Ech'rifa, Alger, p. 93.

21-Ibid, P. 92.

22-Jacques Adda, La mondialisation, op. cité, p. 4.

٢٣- وليد عودة: النظام الجديد للتجارة العالمية، مجلة العمران العربى، العدد ٣٤، ١٩٩٨، ص ٦٦.

٢٤- منظمة التجارة العالمية: الأهداف، المهام والهيكلة، العمران العربى، العدد ٣٧، ١٩٨٩، ص ٦٨، ص ٧١.

٢٥- المصدر نفسه، ص ٧٠.

٢٦- حول موضوع السياسة التجارية الإرادية، أنظر:

- P.R. Krugmama: La mondialisation n'est pas coupable, op, cité, p. 196a. p. 106.

٢٧- عبد المحسن محمد جواد: الدور المشترك للحكومات والغرف في تنمية القدرات التنافسية لمؤسسات الأعمال العربية، العمران العربى، العدد ٣١، ١٩٩٨، ص ١٤.